

الملتقى السعودي الأول

لرؤساء أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية





هيئة التحرير

أ.د. محمد بن سلطان السهلي

رئيس مجلس إدارة الجمعية

د. صالح بن حمد الشنيفي

عضو مجلس إدارة الجمعية

د. أحمد زكريا زكي عصيمي

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود

أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

أ. د. محمد بن سلطان القباني السهلي

أ. راشد بن سعود راشد محمد الرشود

أ. د. صالح بن راشد عبدالله العماري

د. صالح بن حمد الشنيفي

د. عبيد بن سعد فازع المطيري

د. محمد بن سليمان عبدالعزيز العقيل

أ. خالد بن محمد حمد الصليح

أ. خالد بن محمد البسام



نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة
A QUARTELY SPECIALIZED NEWSLETTER PUBLISHED BY THE SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION



عنوان المراسلات

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص. ب. ٧١١١٥ الرياض ١١٥٨٧

هاتف: ٠١-٤٦٧٤٢٦٣

فاكس: ٠١-٤٦٧٤٢٦٢

البريد الإلكتروني :

saa@ksu.edu.sa



تعتبر الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل وزارة التجارة ومن المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة مؤخرًا بالمملكة العربية السعودية ذات أثر إيجابي في تطوير وتحسين أداء مزاولة وممارسة المهنة المحاسبية في المملكة. ولكن هذه الإجراءات الهامة تحتاج إلى مضاعفة الجهد وتوفير الموارد الكافية لتطوير التعليم المحاسبي بالمملكة، وذلك لتلائم تطورات واحتياجات المستقبل المحاسبية. فالتعليم المحاسبي في واقعه الحالي في المملكة يفتقر إلى النظرة الاستراتيجية والتأمل في هذا الواقع، ومدى ملاءمته لتطورات الأعمال ومطالب المرحلة القادمة من هذا القرن الجديد. هذه النظرة الاستراتيجية ضرورية، ليس من أجل إعداد الكوادر المؤهلة من المحاسبين فحسب، ولكن لتجنب الكثير من المشاكل التي يمكن أن تتسبب بها سوء الممارسة من أضرار اقتصادية واجتماعية، مثل تلك التي تسببت بها فضائح بعض الشركات في الدول الغربية.

لذا نحتاج إلى استراتيجية شاملة تأخذ في اعتبارها تحديد احتياجات ومطالب قطاع الأعمال المستقبلية فيما يتعلق بما هو مطلوب من المحاسب القيام به من مهام وواجبات، وأيضاً تحديد المعرفة والخبرة والمهارة الكافية من المحاسب لأداء مهامه وواجباته الجديدة. هذا بالإضافة إلى تحديد أساليب وطرق التعليم المناسبة لتأهيل خريج المحاسبة لأداء هذه المهام، مع تحديد المشاكل والعوائق التي تواجه عملية تطوير وتحديث المناهج وطرق التدريس الحالية.

أ.د. صالح بن راشد عبدالله العماري

أمين مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

- ١٨ **معرفة** : نبذة عن اقتصاد المعرفة ... د. جابر محمد عبد الجواد
- ٢٠ **تقارير مالية** : حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية ... د. علي عبد الباسط كمون
- ٢١ **منشآت صغيرة** : تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة ... د. سالم سعيد باعجاجة
- ٢١ **ملخص بحث** : هيكل الملكية وعلاقته بالهيكل المالي ... طلاع محمد الديحاني و خالد محمد السعد
- ٢٢ **تحليل مالي** : دور التحليل المالي في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ... أ. أمين الشلبي
- ٢٤ **من أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة**
- ٢٥ **أخبار مهنية محلية وعالمية**
- ٢٦ **تنوية**
- ٢٧ **مؤتمرات وملتقيات وندوات**
- ٣١ **إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة**
- ٥ **موضوع العدد** : موقف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من المعايير المهنية
- ٦ **ملتقى** : الملتقى السعودي الأول لرؤساء أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية
- ٨ **جودة** : إلزام تناوب شركات المراجعة وأثره علي جودة المراجعة دراسة تجريبية علي شركات المساهمة في السوق السعودي ... أ. محمد الأحمري
- ١٢ **بنوك** : البنوك وBازل III ... د. حسني الخولي
- ١٣ **مراجعة خارجية** : دور الجهات المستولة عن تنظيم مزاولة مهنة المراجعة في تفعيل سياسة التخصص الصناعي للمراجعين الخارجيين ... د. أشرف محمد إبراهيم منصور
- ١٤ **محاسبة ومراجعة** : أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة ... د. أحمد زكريا زكي عصيمي
- ١٦ **تأمين** : إدارة أخطار الحاسبات الآلية من خلال التأمين علي الأجهزة والمعدات الإلكترونية ... أ. د. ممدوح حمزة أحمد
- ١٧ **حوكمة** : حوكمة الشركات (المفهوم والأهمية والأهداف) ... د. عيد بن حامد الشمري

موضوع العدد:

موقف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من المعايير المهنية



ناقش مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين برئاسة وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعية مشروع الهيئة السعودية للتحويل إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية، الذي تضمن خطة للتحويل إلى المعايير الدولية وقام باعتمادها مع التأكيد على أهمية هذا المشروع.

وقد المجلس أن شكل لجنة مكونة من ممثلين من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية السعودية بالإضافة إلى ممثلين من لجنتي معايير المحاسبة والمراجعة بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين متابعة هذا الموضوع، والوصول بتوصية لمجلس الإدارة بشأن التوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية. وقامت اللجنة بعقد عدد من الاجتماعات لدراسة موضوع التوافق مع المعايير الدولية، واطلعت على قرارات لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في هذا الخصوص والتي تضمنت توصية تلك اللجنتين بالتوافق المرحلي مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية، ورأت بالأغلبية مناسبة التحويل إلى المعايير الدولية بشكل مدروس يأخذ في الاعتبار عوامل البيئة السعودية المحلية سواء فيما يتعلق بالأحكام الشرعية أو الأنظمة المعتمدة أو مستوى الاستعداد الفني والتقني للجهات المتأثرة بعملية التوافق.

هذا، وقد وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه المنعقد في شهر ابريل ٢٠١٢م على مشروع التحويل إلى المعايير الدولية. والمشروع يقوم على التحويل بالترتيب خلال فترة زمنية كافية لتهيئة البيئة السعودية المحلية تقنيا ومهنيا لعملية التحويل إلى المعايير الدولية، وذلك بهدف تحقيق أفضل النتائج المرجوة لتحسين جودة التقارير المالية.

ويتضمن المشروع إجراءات تنفيذية لعملية التحويل للمعايير الدولية، وتوضيحا لدور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بعد التحويل الذي يشمل متابعة المستجدات حول المعايير الدولية، وقيام الهيئة بدور فعال في التأثير على المعايير الدولية قبل إصدارها، مع التأكيد على استمرار الهيئة في خدمة الأطراف المهتمة فيما يتعلق بإصدار الإرشادات التطبيقية للمعايير عند الحاجة، إضافة إلى إصدار معايير وآراء مهنية لأي موضوعات لم يصدر بشأنها معالجة ضمن المعايير الدولية.

وعلى الرغم من إقرار مشروع التحويل إلا أن الهيئة لم تقوم حتى الآن بأية خطوات عملية في هذا الجانب، وهذا لا يتناسب مع

الوتيرة المتسارعة لإصدار المعايير الدولية. وهذا لا يقلل من قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بكل جهد للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، وبما يعود بالنفع المباشر على القطاعات الاقتصادية في المملكة بصفة عامة؛ حيث أن وجود كفاءات وطنية مدربة ومؤهلة تأهيلاً كافياً في حقول المحاسبة والمراجعة ووجود معايير وإرشادات وأنظمة مهنية محددة ومعتمدة يساهم بقوة في إيجاد معلومات موثوق بها تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار منشأتهم ومساهمتها في دعم عجلة النمو الاقتصادي في المملكة.

إن توجه المملكة نحو تطبيق المعايير الدولية قد يخلق فجوة بين التطبيقات الميدانية للشركات والمعايير الدولية، الأمر الذي يتطلب من الآن تضافر كافة الجهود وتوحيدها من أجل تضييق هذه الفجوة. وقد تشمل هذه الجهود كثير من النواحي منه: أسلوب ومنهجية عمل أقسام المحاسبة بالمملكة (شاملة طرق التدريس والمحتوى العلمي للمقررات)، والمؤلفات العلمية المحاسبية، ومجالات البحث العلمي.

إن توجه المملكة نحو تبني المعايير الدولية أو التوافق معها سوف يؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى الأنشطة النوعية والتي تمارس بالمملكة، كما يعمل ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية للسوق السعودي، وأيضاً يعمل على رفع كفاءة السوق وزيادة معدل النمو الاقتصادي للمملكة.

ويتضح مما سبق أن المهنة المحاسبية بالمملكة العربية السعودية تواجه الكثير من التحديات في ظل توجه المملكة نحو تبني المعايير الدولية أو التوافق معها، الأمر الذي يتطلب من كل المهتمين بالمهنة المحاسبية سواء كان أكاديمي أو غير أكاديمي أن يقوم بدوره في هذا المجال على أكمل وجه، ونخص بالذكر هنا الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأقسام المحاسبة بالجامعات السعودية.



برعاية مدير جامعة الملك سعود نظمت الجمعية السعودية للمحاسبة الملتقى السعودي الأول لرؤساء أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية يوم الثلاثاء ٢٠ جمادى الآخر ١٤٣٤ هـ الموافق ٣٠ أبريل ٢٠١٣م بفندق الريتز كارلتون بالرياض.

وأفتتح اللقاء بكلمة للجمعية السعودية للمحاسبة، ألقاها سعادة الأستاذ الدكتور محمد بن سلطان السهلي - رئيس مجلس إدارة الجمعية، وأكد فيها سعاداته على الدور الرائد للجمعية في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة، وأشار سعاداته لأهمية دور أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية في مجال تطوير المهنة، كما أشاد سعاداته بدعم جامعة الملك سعود للجمعية السعودية للمحاسبة. تلاها كلمة لسعادة الدكتور أحمد المغامس أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والتي أكد فيها علي أهمية تطوير المهنة وذلك بالتعاون بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والجمعية السعودية للمحاسبة، كما ذكر سعاداته بعض نواحي التطوير للمهنة بالهيئة والتي منها إنشاء المعهد المحاسبي ومركز الترجمة المتخصص. كما قدم بعد ذلك سعادة الدكتور منصور الحازمي - رئيس قسم المحاسبة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن - كلمة نيابة عن رؤساء أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية، أكد فيها علي أهمية الدور الذي يجب أن

تلعبه أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية في تطوير المهنة بالمملكة. ثم اختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة راعي الملتقى معالي مدير جامعة الملك سعود، والتي ألقاها نيابة عن معاليه سعادة الأستاذ الدكتور عبد الله السلمان وكيل الجامعة للشئون التعليمية، والتي تناول فيها المنظور الاستراتيجي للمهنة بالمملكة سواء في الحكومة أو في القطاع العام والخاص.

أما في الجلسة الرئيسية والثانية للملتقى عرض سعادة الدكتور عبيد بن سعد المطيري عميد كلية الاقتصاد وإدارة بجامعة القصيم بعض التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في المملكة، وذكر سعاداته أن هناك تقدم وتطور كبير في البنية التحتية في مجال التعليم بشكل عام والتعليم المحاسبي بشكل خاص، وأضاف سعاداته بالرغم من هذا التطور والتقدم إلا أن الأمر يحتاج إلي مزيد من التطوير، كما تحدث سعاداته أيضا عن أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كما لفت سعاداته الانتباه إلي أهمية الدمج بين المهارة والمعرفة في مجال تطوير التعليم المحاسبي بالمملكة، وفي خاتم كلمته أكد الدكتور عبيد المطيري علي ضرورة التنسيق بين أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية، وأيضا علي أهمية التعاون بين الجمعية السعودية للمحاسبة وأقسام المحاسبة بالجامعات السعودية. كما قدم سعادة الدكتور يحيى بن

علي الجبر - رئيس قسم المحاسبة بجامعة الملك سعود - رؤيته عن التعليم المحاسبي بالمملكة وسبل التطوير، حيث ذكر سعاداته أن من سبل التطوير ضرورة تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات السعودية، وضرورة تنمية مهارات الطلاب في مجال الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية لتلائم متطلبات سوق



- التأكيد على أن تكون اللغة العربية هي لغة التدريس في أقسام المحاسبة، مع ضرورة الاهتمام باللغة الإنجليزية.
- البدء في تدريس معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو التبني أو التوافق مع المعايير الدولية.
- استمرارية الملتقى بشكل سنوي أو نصف سنوي، علي أن يتم عقد الملتقى بالتناوب بين الجامعات السعودية.
- ضرورة أن يحدد كل قسم من أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية رسالته وخطته الاستراتيجية، مع ضرورة الاستفادة من رسالة وخطط الآخرين.
- ضرورة أن تواكب المقررات الدراسية الواقع العملي ومتطلبات سوق العمل، كأن تعكس المقررات التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلي علي سبيل المثال.
- السماح بقبول الأبحاث في مجال التعليم المحاسبي في الترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
- البحث عن آليات تشجع أعضاء هيئة التدريس علي التأليف والبحث العلمي.
- انشاء مراكز متخصصة لترجمة أمهات الكتب في مجال المحاسبة والمراجعة خاصة الحديث منها إلى اللغة العربية، وأن تدعم هذه المراكز من قبل أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية، مع إنشاء لجنة تعتنى بهذا الموضوع.
- تشكيل لجنة تهتم بتطوير التعليم المحاسبي بالمملكة بجميع جوانبه.

العمل، وأشار سعادته علي أهمية تطبيق المعايير الدولية سواء معايير المحاسبة أو معايير المراجعة، وضرورة أن تضمن هذه المعايير في مقررات المحاسبة. بعد ذلك قدم Matthew Santaspirit كلمة باللغة الإنجليزية تناول فيها النشر والترجمة للمؤلفات المحاسبية وفرص الشراكة والتعاون بالمملكة في مجال نشر وترجمة أمهات الكتب المحاسبية بتكلفة تناسب الطلاب بالمملكة. وفي ختام هذه الجلسة تحدث الأستاذ عبد الله الخلفي - البنك العربي الوطني- عن رؤيته في مجال تطوير التعليم المحاسبي بالمملكة، فذكر سعادته أن التطوير يأتي من خلال الاهتمام بتدريس بعض أو كل مقررات المحاسبة باللغة الإنجليزية، وأيضاً ضرورة تبني تحديث المقررات المحاسبية لتواكب كل ما هو جديد في مجال المحاسبة والمراجعة، كما يري سعادته إضافة بعض المقررات كمقرر المحاسبة الدولية ضمن منهجية أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية، وختم سعادته بالتأكيد علي أهمية التدريب الميداني للطلاب قبل التخرج، وعلي أن يكون هذا التدريب إلزامي، وأيضاً علي أهمية تنمية مهارات الطلاب في مجال الحاسب الآلي وفي مجال البحث والتحليل والقدرة علي حل المشاكل.

في حين شملت الجلسة الأخيرة من الملتقى مداخلات وآراء ومقترحات السادة رؤساء أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية.

وقد انتهى الملتقى إلي مجموعة من التوصيات، من أهم هذه التوصيات ما يلي:

- ضرورة التنسيق بين أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وذلك من أجل تطوير المهنة.



إلزام تناوب شركات المراجعة وأثره علي جودة المراجعة دراسة تجريبية علي شركات المساهمة في السوق السعودي

أ. محمد الأحمري



أ. محمد الأحمري
طالب بـماجستير العلوم في المحاسبة
account_mo@hotmail.com

للتقارير المالية الخاصة بالعميل.

٢. تناوب شركات المراجعة تساعد في نمو وتطوير العديد من ممتهني مهنة المراجعة، وبالتالي شركات المراجعة. أما المعارضين فيروا وجود عدد من السلبيات لهذا القرار، منها:

١. المراجعين الجدد ينقصهم

المعرفة الجيدة بطبيعة نشاط العميل نظراً لقصر فترة المشاركة، وبالتالي عدم القدرة علي فهم المخاطر المرتبطة بذلك النشاط.

٢. نقص شركات المراجعة مقابل كثرة الشركات مما يجعل تناوب المراجعين غير عملي.

٣. إلزامية التناوب تزيد من التكاليف الأولية لعملية المراجعة، وتزيد من مخاطر فشل المراجعة بسبب اعتماد المراجعة في سنتها الأولى علي تقديرات العميل.

ونظراً لتطبيق هذا التشريع تناوب شركات المراجعة في كثير من دول العالم علي الرغم من تضارب نتائجها، وخاصة أثره علي تحسين جودة المراجعة، فقد أصدرت وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية وبدعم من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) قراراً سنة ٢٠٠٨م ألزمت فيه شركات المساهمة العامة بتغيير المراجع الخارجي بعد انقضاء فترة خمس سنوات من أعمال المراجعة وانقضاء فترة سنتين قبل معاودة الشراكة مع نفس المراجع (شركة أو مكتب)، وذلك من أجل تحسين مستوي جودة عملية المراجعة

ولأهمية هذا الموضوع قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بدراسة حول أثر تناوب المراجعين الخارجيين علي جودة المراجعة حيث تم اختبار (٤٠٠) حالة تتعلق بفشل التقارير المالية خلال الفترة من ١٩٧٩م الي ١٩٩١م حيث أظهرت الدراسة أن الفشل في التقارير المالية يحدث ثلاثة أضعاف عندما يقوم المراجع بالمراجعة للعميل لأول أو ثاني عملية مراجعة. كما توصلت دراسة (Peter, Roger-٢٠٠٦) أن تناوب شركات المراجعة تقلل من نزعة المراجع لإبداء رأي حول استمرارية المنشأة going

جودة المراجعة هي عبارة عن إجراءات رقابية تسعي للمحافظة علي أعلى مستوي من المعايير التي تحكم عمليات المراجعة (GAAS)، كما أن فشل المراجعة عادة ما يكون مرتبط بفشل النشاط المالي للشركة، ويعتقد الكثير من مستخدمي القوائم المالية بأن عمل المراجعة يعتبر الدليل القاطع علي عدم وقوع خطأ أو فقد أو نسيان شيء من البيانات في القوائم المالية، كذلك قياس جودة المراجعة ليس من السهولة القيام به نظراً لكون مخرجاتها لا يمكن ملاحظتها مباشرة وبشكل فوري، مما جعل الباحثين يسعون لإيجاد بدائل أو مؤشرات يستدل بها لقياس جودة المراجعة، ومنها حجم الدعاوى القضائية ضد المراجع وعلاقتها بتحسين جودة المراجعة، ونسبة إدارة الملكية في الشركات، وصراعات الوكالة، وحجم وسعة شركة المراجعة.

نظراً للفشل الرئيسي الذي حدث في التقارير المالية لدي بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مثل: Enron World Com and ، والذي أدى إلي انهيار تلك الشركات حيث كان من أهم أسبابه ضعف دور المراجع الخارجي في الكشف عن التجاوزات في التقارير المالية لتلك الشركات (Qwest-٢٠٠٢). وعمل في Sarbanes-Oxley-Act-٢٠٠٢ علي إصلاح التقارير المالية من خلال وضع العديد من التشريعات التي تتعلق مباشرة بتعزيز دور المراجعة الخارجية، ومن ضمنها إلزام تناوب الشريك المراجع للشركات المساهمة بعد مرور خمس سنوات من أعمال المراجعة، وذلك لوجود عدة أسباب منها: أن طول العلاقة بين الشركات ومراجعيتها يخلق مستوي من التقارب في المصالح، والتي تضعف من استقلالية المراجع الخارجي، وبالتالي يقلل من مستوي جودة عملية المراجعة، لكن هذا التشريع واجه العديد من النقاشات والدراسات من قبل ممتهني المحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية والأكاديميين (Geiger-Ragunandan-٢٠٠٢) والمنظمين للمهنة (GAO-٢٠٠٣). فيرى مؤيدي قرار تناوب شركات المراجعة وجود بعض الإيجابيات التي تنعكس علي أداء عمل المراجع، منها:

١. عدم تحديد فترة المراجعة يسمح بطول فترة المشاركة بين المراجع والعميل التي تقود إلي ضعف استقلالية المراجع وبالتالي يؤثر علي تقرير المراجع حول إعطاء رأي محايد عن نشاط العميل.

٢. تناوب شركات المراجعة تساعد في الحصول على نظرة جديدة

إلزام تناوب شركات المراجعة وأثره علي جودة المراجعة دراسة تجريبية علي شركات المساهمة في السوق السعودي

أ. محمد الأحمري

والتي يتم تحديدها من خلال عضوية الشركات المسجلة لدي الهيئة وتقرير المراجع الذي يظهر بعد فحص القوائم المالية للعميل. وتظهر تلك المستويات كالتالي: المستوى الأول لجودة المراجعة شركات المراجعة (Big-٤) ... أما المستوى الثاني فيضم (١٣) شركة مراجعة و(٩) مكاتب مراجعة لديها شراكة أو عضوية أجنبي مع خبرة عملية أكثر من ١٥ سنة... في حين المستوى الثالث يضم مكاتبين مراجعة لديهم عضوية أجنبي مع خبرة عملية أقل من ١٥ سنة... والمستوي الرابع يضم (٧) شركات مراجعة و(٥٦) مكتب مراجعة بدون شراكة أو عضوية أجنبي مع خبرة عملية أكثر من ١٥ سنة... والمستوي الخامس يضم شركة مراجعة واحدة و(٤٨) مكتب مراجعة بدون شراكة أو عضوية أجنبي بالإضافة الي خبرة عملية أقل من ١٥ سنة. جدول رقم (١) يوضح المستويات لجميع الشركات والمكاتب .

هذا، وقد أظهرت الدراسة ٥٢٦ مشاهدة لإجمالي العينات خلال فترة الدراسة، وتم التركيز علي ٢١٢ مشاهدة التي تتماشى مع نص قرار إلزامية تناوب المراجعين في المملكة، منها ١٨٦ مشاهدة لم يتغير مستوى جودة المراجعة، وذلك نتيجة لتغيير المراجع عند نفس مستوى جودة المراجعة، كما وجد ٧٢ مشاهدة انتقل فيها مستوى جودة مراجعة للمراجع إلي مستوى أعلى أثناء تناوب المراجعين وفقاً لنظام الإلزامية، كما وجد ٥٤ مشاهدة انخفض فيها مستوى جودة المراجعة للمراجع وذلك أثناء تغيير المراجع السابق للشركات والذي كان عند مستوى جودة مراجعة مرتفع إلي شركة أو مكتب مراجعة عند مستوى أداء للمراجعة منخفض حيث تمثل ١٧٪ من إجمالي تناوب المراجعين خلال فترة الدراسة والتي تبين وجود بعض الآثار سلبية لهذا القرار.

نأمل من التعاون الذي تم في منتصف عام ٢٠١٢ م بين هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي ومعهد المحاسبين بإنجلترا في تحسين مستوى جودة خدمات المراجعة المقدمة وتصغير الفجوة في مستوى الأداء المهني لشركات ومكاتب المراجعة في المملكة، والتي بدورها تحد من عيوب إلزام تناوب شركات المراجعة علي جودة المراجعة وخاصة في المملكة العربية السعودية نظراً لقلّة شركات المراجعة ذات المهنية العالية في الأداء.

concern opinion -، كما بينت الدراسة أن تحفظ المراجع عن إبداء رأيه حول القوائم المالية (QUALIFY) يقل مع طول فترة الشراكة خاصة لدي شركات المراجعة غير الأربع شركات الكبار (Non Big٤). كما أظهرت دراسة كورية سنة ٢٠١٠م أثر التناوب علي جودة المراجعة باستخدام أسلوب المستحقات التقديرية (discretionary accruals) التي هي عبارة عن مقياس لجودة الارباح حيث تسعى للتحقق من أثر تناوب المراجعين علي تخفيض المستحقات في صافي الدخل وبالتالي يحسن من جودة التقارير المالية، إلا أن النتائج أظهرت عدم وجود تغيير في جودة المراجعة، وقد يؤدي تناوب المراجعين الي زيادة تكاليف شركات المراجعة.

وفي ضوء ذلك أجريت الدراسة الحالية بهدف محاولة اختبار مدي تأثير قرار إلزامية تناوب شركات المراجعة علي جودة عملية المراجعة في السوق السعودي من جانب، وهل قرار تناوب المراجع يقود العميل إلي استئجار مراجع آخر ذوي مستوى جودة مراجعة أقل من المراجع السابق.

تتبع هذه الدراسة المنهج التجريبي حول أثر تناوب شركات المراجعة علي جودة عملية المراجعة، حيث تفرض الدراسة أن قرار إلزام تناوب شركات المراجعة يقود العميل (الشركة المساهمة) الي استئجار مراجع خارجي آخر ذو مستوى جودة مراجعة منخفض عن مراجعها السابق. حيث تقوم الدراسة بتتبع أثر تطبيق قرار الإلزامية علي سلوك تغيير الشركات المدرجة في السوق السعودي للشريك المراجع خلال الفترة من ٢٠٠٥ م - ٢٠١١ م. هذا، وقد بلغ عدد شركات ومكاتب المراجعة المرخص لها بمزاولة المهنة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) حتى شهر نوفمبر ٢٠١٢ م ٢٥ شركة مراجعة و١١٥ مكتب مراجعة، تم تقسيمها علي أساس جودة المراجعة الي خمس مستويات بناء علي المعايير التالية:

- ١- مدة الخبرة للمراجع (شركة أو مكتب) في مجال خدمات المراجعة أكثر أو أقل من ١٥ سنة، وذلك بالاعتماد علي تاريخ الترخيص الممنوح للمراجع من قبل الهيئة.
- ٢- وجود أو عدم وجود شريك أجنبي لدي شركة المراجعة والتي تظهر من خلال شركات المراجعة المسجلة في الهيئة السعودية للمحاسبين.
- ٣- وجود أو عدم وجود عضوية أجنبية للمراجع (شركة أو مكتب)

ES LICENSED BY (SOCPA) UNTIL NOVEMBER 2012

Level-audit firms or offices without P or M foreign and have more 15 years EP	N	Fourth Level-audit firms or offices without P or M foreign and have more 15 years EP	N	Fifth Level-audit firms or offices without P or M foreign and have less 15 years EP
alshah bakri office	58	alhusshan office	22	alashag office
alshunaki office	59	albadran office	23	alshabnat office
alshadaithi office	60	baashan office	24	alshdi office
alshanaeel office	61	ajouzah office	25	alsarehi office
alshurashi office	62	alzamel office	26	alhamly office
alshabbab office	63	alhamly office	27	alknhal office
alshad tayseer office	N	Fifth Level-audit firms or offices without P or M foreign and have less 15 years EP	28	aldalbhi office
alshalah office	1	Albate I&alraqeeb co.	29	alwaili office
alshudairy office	2	Tmerk office	30	alnasaan office
alshareef office	3	Dr. Bhjit office	31	alaraqeel office
alshammari office	4	aldosari office	32	al Khulaifi office
alshdreng office	5	alsamail office	33	Abanumay office
alshshnaq office	6	alurji office	34	al Bakaawi office
alshhem aljuf office	7	Ruwais office	35	al Majid office
alshbailan office	8	alnasir office	36	alkotr office
alshad aloufi office	9	almasthi office	37	al Khurji office
alshaheer office	10	muhmmed swan office	38	ismaeel office
alshulaib office	11	yasin office	39	alotaibi office
alshbawah office	12	agtabi office	40	alagadiba office
alshashed office	13	almabark office	41	al Salem office
alshalaiman office	14	almasbhi office	42	Walid al bassam office
alshosari office	15	alshbani office	43	al Anizan office
alshafdar office	16	Yaser office	44	Alissa office
alshaati office	17	alshduki office	45	al Saqqaf office
alshabab office	18	alqraana office	46	Afeer office
alshuwaini office	19	albassam office	47	Bacodh office
alshshh office	20	alnuaim office	48	Alhsin office
alshattan office	21	alnemr office	49	Talal alotaibi office

TABLE 1 SHOW ALL AUDITORS FIRMS AND OFFICES

N	Firs Level-Big 4 firms (High quality)	N	Fuorth Level-audit firms or offices without P or M foreign and have more 15 years EP	N	Fuorth Level-audit firms or offices without P or M foreign and have more 15 years EP
1	Deloitte & Touche co.	1	Saudi Group co.	30	hamza
2	Ernst & Young co.	2	alsubayel & partner co.	31	alhu
3	PwhC co.	3	alswailem & al onaizan co.	32	alhu
4	KPMG co.	4	Sairafi & Shafeeq co.	33	isn
N	Second Level-audit firms or offices with P or M foreign and have more15years EP	5	talal abo ghazalah co.	34	alqu
1	osamah tabarah co..- Nexia Int	6	bodi & alomer co.	35	alsa
2	rowdel- altwajri co.	7	abdulrazaq – wali set co.	36	Ahme
3	alamawe& abo alkhair co.- BKR	8	alswailem office	37	alsa
4	eyouty & partners co – Moore Stephens	9	alrubaish office	38	alsu
5	associated accountants co.- Geneva- G	10	alsaleh office	39	sha
6	Dr. Mohammed alamri co - BDO.	11	muhandis office	40	alsha
7	sendi & baterji co. – KRESTON	12	aljurayed office	41	ba
8	ahmed bajunaid co.- INPACT	13	alyousef office	42	bus
9	aladhem & alsudairy co.- HORWATH	14	Salamah office	43	Ibrahe
10	alsabti & banga co. - RSM	15	alrufaidi office	44	Alol
11	abood abo baker co.- EURO GROUP	16	mukhtar office	45	hama
12	almudaiheem co.- HLB	17	albahloul office	46	sha
13	aldar accounting co.--GH	18	alghwainem office	47	alk
14	alkharashi office - MAZARS	19	albyouk office	48	sam
15	almugren office - PKF	20	melaat office	49	alra
16	alkhurairji office - POLARIS	21	abdulmuneem office	50	alsu
17	alghanim office - INTEGRA	22	Althunayan office	51	ald
18	alnuaim office - DFK	23	almulhem office	52	sa
19	abduljabbar office - MORSON	24	alsairafi office	53	s
20	al sabaie office - MGI	25	albiyoudh office	54	dh
21	alheej office-CPAAI	26	alseraj office	55	althu
22	Saudi office -SAD	27	ba suhail office	56	sh
N	Third Level-audit firms or offices with P or M foreign and have less 15years EP	28	alhamzah office	57	alq
1	albaraki office - LEA	29	khayat office		
2	basas office -LEA				



د. حسني الخولي

محاسب قانوني

hosny.alkholi@gmail.com

ولقد حددت الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٥ م للمصارف حول العالم لتوفيق أوضاعها والالتزام التدريجي، واعترضت بعض الدول وأبدى المنظمون العالميون للمصارف مرونة أكبر، وأضافوا الى المدة أربع سنوات أخرى وتم تمديد فترة الامتثال التدريجي من عام ٢٠١٥ الى عام ٢٠١٩، وبالرغم من تلك الاعتراضات من بعض الدول الا أن مصارفنا العربية وبالتحديد في

منطقة الخليج بوجه عام والمملكة العربية السعودية بوجه خاص تعتبر في وضع أفضل وأعلنت جاهزيتها للتطبيق التدريجي، يلاحظ ذلك من اعلان محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي والذي جاء فيه: أن المصارف السعودية ستستمر في موقع الصدارة في الصناعة المصرفية العالمية بنسب رأس مال قوية وسيولة عالية ونسب إقراض إلى رأس المال معتدلة مع تطبيق المعايير الجديدة، وأضاف أن المصارف والنظام المصرفي السعودي لن يواجه أي صعوبة في تطبيق أي من هذه المعايير الجديدة في الإطار الزمني المحدد، بل أكثر من ذلك هناك بعض المصارف في عالمنا العربي بدأت بالفعل في تغيير طبيعة استثماراتها وودائعها وسيولتها.

إن معايير بازل III جاءت عامة لكل البنوك دون استثناء والبنوك الإسلامية ستكون أيضا مشمولة بهذه المعايير، بالرغم من وجود اختلافات جوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تلك الاختلافات ترتب التزامات وتحديات من نوع آخر على البنوك الإسلامية لا يتسع المجال لذكرها، إلا أن البنوك الإسلامية هي جزء من النظام العالمي ويجب أن تلتزم بكل ما يتعلق بالبنوك، الأمر الذي سيسهل عليها اتساع رقعتها في الأسواق المصرفية الدولية بدون أي عوائق تذكر، و يبقى أن نقول أن البنوك الكبيرة مستعدة الآن للتوافق مع تطبيق معايير بازل III، أما البنوك الصغيرة فتحتاج إلى وقت للتوافق مع هذه المقررات، والسعي إلى الاندماج مع بعضها لكي تستطيع تطبيق تلك القرارات.



البنوك حول العالم تعيش مرحله جس النض والتعرف على قدرتها على تطبيق معايير بازل III ودراسة الصعوبات والتحديات التي قد تواجهها، ولتقريب الصورة فإن تلك المعايير تمثل مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز إدارة التنظيم والإشراف والمخاطر في القطاع المصرفي بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية أيا كان مصدرها، وذلك لتحسين إدارة المخاطر والحوكمة و تعزيز الشفافية والإفصاح.

ما زال العالم يعيش تبعات وأثار الأزمة المالية العالمية التي ترتبت عن الخلل الهيكلي في بعض المصارف العالمية وما نتج عنه من انهيارات متوالية في بعض مصارف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أيضا مازال هناك اقتصادات تترنح وديون سيادية تزداد وتتعرض لبعض الدول، مما دفع بممثلي البنوك المركزية والقطاعات المالية الأعضاء في لجنة بازل بالاتفاق مع بنك التسويات الدولي BIS لإعادة النظر في المعايير التنظيمية المتعلقة بالرقابة على المصارف وبناء عليا صدر عن بنك التسويات الدولي في سبتمبر ٢٠١٠ معايير بازل III بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي العالمي، وتعزيز صلابة المصارف في حال اندلاع أزمة مالية جديدة، ويتضمن هذا الاتفاق معايير أكثر شدة من مقررات بازل II أبرز تلك المعايير يتمثل رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال واحتياطيات المؤسسات المصرفية. ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات، ابتداء من ٢٠١٢ وصولا إلى بداية العمل بها في ٢٠١٥، وتنفيذا بشكل نهائي في عام ٢٠١٩.

وبالرغم من هذا الاتفاق المبدئي حول معايير بازل III، إلا أن البعض يرى أن تلك المعايير سترتب عليها تحديات عديدة منها:

• ضغوط على الأرباح ... فالالتزام بالمعايير قد يؤثر في أرباح البنوك بسبب تشدد تلك المعايير خاصة فيما يتعلق بالأصول السائلة والودائع، صحيح أن كثير من المصارف تتمتع برسمة متينة وسيولة قوية، غير أن المتطلبات الجديدة لا تتعلق فقط بكفاية رأس المال بل ستمتد الى معايير السيولة والاحتياطيات المالية وأجال الودائع والقروض من خلال شروط حازمة أخرى.

• تأثر الاستثمارات والودائع ... فمن الطبيعي أن تتأثر بمتطلبات الاحتفاظ بجزء لا يستهان به من الاستثمارات في صورة أصول سائلة وأمنة مثل سندات الحكومات المصنفة AAA كأحد الاستثمارات المتاحة في هذا المجال. هذه السندات العالية التصنيف تعتبر عادة ضعيفة العوائد، مما قد يؤدي الى تخفيض إيرادات البنوك ويضغط على ربحيتها.

• زيادة التكلفة ... يترتب على تطبيق معايير بازل III أن تتجه المصارف الى العمل على تمديد آجال القسّم الأكبر من ودايمها وذلك لأكثر من سنة ضمانا للسيولة المرتفعة والقابلة للإقراض مما قد يؤدي الى زيادة التكلفة على البنوك من خلال ارتفاع سعر الفائدة أو العائد على هذه الإيداعات طويلة الأجل، وهذا أيضا يضغط على الربحية.



د. أشرف محمد إبراهيم منصور

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
amamansour@hotmail.com

مراجعة نشاط معين، وإلزام منشآت الأعمال بالتعاون مع مراجع خارجي متخصص في نشاطها. ويمكن تلخيص دور المنظمات المهنية في النقاط التالية:

- 1- إصدار الإرشادات والتوصيات اللازمة لمكاتب المراجعة التي توضح مضمون التخصص وأهميته وكيفية تطبيقه والمقومات اللازمة له.
- 2- توفير دليل إرشادي يتضمن أسماء مكاتب المراجعة ونوعية النشاط الذي تتخصص في مراجعته.
- 3- إعداد دورات تدريبية لتدريب المراجعين الخارجيين على مراجعة أنشطة أو صناعات معينة.
- 4- إلزام منشآت الأعمال كبيرة الحجم بالتعاقد مع مراجع خارجي متخصص.

ثالثاً : دور مكاتب الأعمال :

لمنشآت الأعمال دوراً هاماً في تدعيم مبدأ التخصص النوعي للمراجع الخارجي، ويمكن بيان أبعاد هذا الدور في النقاط التالية:

- 1- التعاقد مع مراجع خارجي متخصص في مراجعة نشاط المنشأة.
- 2- عدم التركيز عند التعاقد مع المراجع الخارجي على عنصر أعجاب المراجعة فقط، حيث قد يؤدي ذلك إلى الاستعانة بمراجع خارجي قد لا تتوافر لديه الخبرة الكافية لمراجعة نشاط المنشأة، بل يجب مراعاة بعض المحددات الأخرى على رأسها تخصص المراجع.
- 3- إقتناع أصحاب المنشأة ومجلس إدارتها بأن التعاقد مع مراجع خارجي متخصص يزيد من جودة القوائم المالية.

يحتاج تبني سياسة التخصص الصناعي للمراجعين الخارجيين إلى قيام كل طرف من الأطراف المهتمة بعملية المراجعة بدور في هذا الأمر. ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

أولاً : دور مكاتب المحاسبة والمراجعة :

يمكن بيان دور مكاتب المحاسبة والمراجعة في تفعيل تخصص المراجع الخارجي في النقاط التالية:

- 1- إقتناع أصحاب هذه المكاتب والعاملين فيها بأن التخصص أصبح أمراً ضرورياً، وأنه سيؤدي إلى زيادة كفاءتهم على أداء أعمال المراجعة ومن ثم جودة المراجعة.
- 2- إقتناع أصحاب هذه المكاتب والعاملين فيها بأن التخصص سيؤدي إلى تقليل المنافسة بينهم، ومن ثم تقليل الدعاوى القضائية المحتمل رفعها عليهم.
- 3- إقتناع أصحاب هذه المكاتب والعاملين فيها بأن التخصص لن يؤدي إلى انخفاض حصتهم من سوق المراجعة أو انخفاض إيرادات المراجعة، وإن حدث ذلك سوف يقتصر على الأجل القصير إلى أن يحدث التوازن.

- 4- تقسيم سوق المراجعة بشكل يتناسب مع حجم مكتب المراجعة، حيث يمكن تكليف مكاتب المراجعة صغيرة ومتوسطة الحجم بمراجعة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أن هذه النوعية من المكاتب غالباً ما تتسم بعدم تعقد عملياتها، ومن ثم سهولة مراجعتها. أما مكاتب المراجعة الكبيرة فعلى الرغم من إمكانية مراجعتها لجميع أنواع منشآت الأعمال، فمن الأفضل أن تتولى مراجعة المنشآت الكبيرة الحجم، والتي تتسم بضخامة رأسمالها، ويتسم نشاطها بطبيعة فنية خاصة، وتمارس أنشطه تؤثر على الاقتصاد القومي مثل شركات الأدوية، وشركات الحديد والصلب، وشركات الاسمنت، وشركات التأمين والبنوك.

ثانياً : دور المنظمات المهنية :

للمنظمات المهنية دوراً أساسياً في نشر ثقافة تخصص المراجع، بل أنها الجهة التي تستطيع تطبيق هذه الاتجاه، بما لديها من سلطة تستطيع من خلالها إلزام المراجعين الخارجيين بالتخصص في

محاسبة ومراجعة : أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة

د. أحمد زكريا عصيمي



د. أحمد زكريا عصيمي

أستاذ المحاسبة المشارك - قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال

جامعة الملك سعود

aahmedzoo@hotmail.com

وبدراسة أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة تم التوصل إلى أن القياس والإفصاح المحاسبي طبقا لأساس القيمة العادلة له أثر على تقدير خطر المراجعة، خاصة خطر الغش في القوائم المالية سواء ارتبط هذا الغش بالخطر الملازم أو بخطر بالرقابة، حيث يؤدي القياس والإفصاح المحاسبي طبقا لأساس القيمة العادلة إلى زيادة هذه الأنواع من الأخطار. ويرجع ذلك إلى تعقد عمليات ونماذج القياس لبعض البنود، وعدم وجود سوق نشط لبنود أخرى، ويرجع ذلك أيضا إلى زيادة الأخطار الملازمة والتي تواجه مراجع الحسابات أثناء عملية المراجعة نتيجة اعتماد العميل على افتراضات وبيانات معينة أو الاعتماد على خبراء خارجيين، كما يرجع ذلك أيضا إلى إساءة استخدام أحد الأصول، الأمر الذي قد يترتب عليه إصدار تقارير كاذبة.

ومن هنا ظهرت مجموعة من التحديات تواجه المراجعين بشأن مراجعة القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة، وانبثقت هذه التحديات من مصادر متعددة منها ما يرتبط بتنوع مداخل القياس طبقا للقيمة العادلة، ومدى توفر ودقة البيانات المستخدمة في هذا القياس، ومنها ما يرتبط بقدره المحاسبين والإدارة على تطبيق مداخل القيمة العادلة، إضافة إلى موضوعية الإدارة في عملية القياس ذاتها. وهذه التحديات تؤدي حتما إلى زيادة خطر المعلومات المرتبط بالقوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي يتحملها المراجع من وراء إصدار تقرير مراجعة معتمدا على نفس الأساليب المتبعة حال إصدار رأى عن القوائم المالية معدة طبقا للتكلفة التاريخية. ويرجع السبب في زيادة الخطر إلى أن القيمة العادلة تتيح للإدارة مساحة للتلاعب بالأرباح، وبالتالي فإن مخاطر الغش والتحرير في القوائم المالية سوف تكون أعلى.

ومن هنا يتطلب الأمر من مراجع الحسابات الخارجي العمل على تخفيض خطر الاكتشاف، وذلك لتقدير خطر المراجعة عند المستوى المقبول من قبله. لذا فإنه على المراجع الخارجي أن يعتمد على أساليب مراجعة تمكنه من ذلك، وهذا قد يتطلب ضرورة تنمية مهاراتهم ومعارفهم لتناسب عملية مراجعة قوائم مالية معدة على أساس القيمة العادلة.

في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ونتيجة للانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة بدأ التزايد في الآراء المؤيدة للاتجاه نحو الاعتماد على أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، ولقد تبنت المعايير الدولية القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي للكثير من الأصول والالتزامات مثل الأدوات المالية بما فيها المشتقات والاستثمارات العقارية والأصول غير الملموسة والأصول الحيوية وما ينتج عنها من منتجات عند نقطة الحصاد. وفي هذا السياق فإن معظم دول العالم تبنتوا المعايير الدولية وأن باقي الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمملكة العربية السعودية في طريقها إلى ذلك، أي أن القيمة العادلة سوف تصبح أساس القياس المحاسبي في معظم دول العالم.

ومن الطبيعي أن ينعكس القياس المحاسبي طبقا للقيمة العادلة على عملية المراجعة، وعلى الأخص فيما يتعلق بخطر المراجعة Audit risk المرتبط بالرأي الذي يبديه المراجع في قوائم مالية أعدت وفقا للقيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية، لأن الأخيرة أكثر تحفظا من الأولى، وتجاوبا مع هذا التطور في التقرير المحاسبي أصدرت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة معايير لمراجعة القوائم المالية المعدة طبقا للقيمة العادلة، فعلى سبيل المثال: أصدرت لجنة معايير المراجعة والتأكيد التابعة لهيئة بحوث المحاسبة الاسترالية معيار المراجعة رقم 526 عام 2002 (Auditing and Assurance standard Board of the Australian Research Foundation. 2002)، بعنوان "Auditing Fair Value Measurement and Disclosure" كما أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountant (AICPA) SAS N0. 101 معيار المراجعة رقم 101 (Auditing Fair Value Measurements and Disclosures) بعنوان: "101 Disclosures"، والذي بدأ تطبيقه في 2003/6/15، كما أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants Committee Auditing) بعنوان: "545 (IAS. 545) Fair Value Measurements and Disclosures"، والذي بدأ تطبيقه في 2004/12/15. كما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (The Financial Accounting Standards Board (FASB) إرشادات خاصة بمتطلبات المحاسبة على أساس القيمة العادلة تتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والمعايير المحاسبية المتعارف عليه GAAP في 12 مايو 2011 (IFRS) 2011، بعنوان: Fair Value Measurements، وكل ذلك لتقديم إرشادات للمراجعين لمراجعة القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة. هذا بالإضافة إلى قيام بعض الباحثين بوضع أطر مقترحة لمراجعة القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة.



أ.د. ممدوح حمزة أحمد

أستاذ إدارة الأخطار والتأمين بقسم المالية
كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود
mhahmed@yahoo.com

من المعروف أن الأجهزة الإلكترونية تكلف مبالغ طائلة، لذلك تحرص المنشآت خاصة المالية علي اتخاذ العديد من الإجراءات والاحتياطات للمحافظة عليها وعلي أدائها لوظيفتها بكفاءة عالية. وعلي الرغم من أن تلك الإجراءات تفيد كثيراً في تخفيض معدل تكرار الخسائر وفي قيمة هذه الخسائر، في حالة حدوثها فإنه لا يزال هناك مجموعة من الأخطار التي تتعرض لها، لذلك كان من الضروري توفير التغطية التأمينية اللازمة.

٢- التلف الناتج عن تعطل أجهزة التكييف أو التدفئة أو التهوية.
٤- الإرهاب والتخريب.
٥- تكاليف إزالة مخلفات الحوادث.

ولقد بدأت التغطية التأمينية بالتأمين من الخسائر المادية الناتجة عن خطري الحريق والسطو ثم تطور الأمر إلي أن أصبح من الممكن تغطية معظم الأخطار التي تتعرض لها المنشأة سواء الناتجة عن تعرض الأجهزة للتلف المادي أو للخسائر التبعية التي تؤثر علي نشاط المنشأة نتيجة لتعرض الأجهزة للتلف.

ويمثل مبلغ التأمين: إما القيمة الإستبدالية للقديم بجديد من نفس النوع والسعة والماركة بما في ذلك من رسوم وجمارك ونولون ونقل ومصروفات التركيب والتشغيل، كما يمكن التأمين بالقيمة الإستبدالية الفعلية (أي الجديد مع خصم الإهلاك) أو القيمة السوقية لنفس الجهاز وقت الحادث (وهي قيمة منخفضة نظراً للانخفاض المستمر في قيم الأجهزة بالتقادم وبظهور أجيال جديدة وللمنافسة الضارية في أسعارها)، وأخيراً يمكن التأمين بالقيمة الإستبدالية للأجهزة الجديدة الحديثة Upgraded Value Basis وكل ذلك بما لا يزيد عن مبلغ التأمين. أما في حالة أن تكون الأجهزة مستأجرة فإن التزامات شركة التأمين تتمثل في التزامات المستأمن طبقاً لعقد الإيجار.

القسم الثاني :

وسائط الحفظ والتخزين: Data Media

حيث يتم تغطية أي خسارة تتعرض لها وسائط التخزين الخارجية مثل الأقراص والأشرطة الخاصة بحفظ البيانات والمعلومات والبرامج المختلفة بلغة الكمبيوتر نتيجة حادث مغطي بالوثيقة، لذلك فإن هذه التغطية مرتبطة بالقسم الأول وعليه فلا يمكن أن تتم إلا إذا كانت الأولي مغطاة. وتشمل التغطية إعادة تسجيل المعلومات أو إعادة توافقها مع الأجهزة. ويتم تغطية وسائط تخزين البيانات من تاريخ تحويل البيانات التي تم تسجيلها عليها من المصادر الأولية إلي الشكل الذي

وبالنسبة لخبرة الخسائر في هذا المجال في بعض الأسواق العربية فإنه يمكن تقسيمها حسب نوع مسبب الخطر إلي: الأعطال الكهربائية بنسبة ٢٨٪، الإهمال ٢٥٪، الحريق ٢٢٪، السطو ٥٪، المياه ٥٪، أخري ٥٪. الأخطار المغطاة: يتم تغطية أجهزة الكمبيوتر من خلال وثيقة جميع أخطار الأجهزة والمعدات الإلكترونية والتي تتضمن ثلاثة أقسام:

القسم الأول :

التلف المادي: Material Damage

حيث يتم تغطية أي خسارة تتعرض لها أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المساعدة لها نتيجة أي حادث مفاجئ وعرضي مثل:

١- الحريق والسخونة والانفجار والخسائر الناتجة عن مكافحة الحريق والدخان والهباب والغازات.

٢- الخسائر الناتجة عن المياه والرطوبة.

٣- الخسائر الناتجة عن أخطاء التشغيل بما فيها نقص الخبرة أو المهارة.

٤- السطو والضرر المتعمد من الغير.

٥- الأخطار الكهربائية كتغير الفولت.

ويمكن أن يتم تغطية الأخطار التالية بقسط إضافي:

١- الأخطار الطبيعية كالزلازل والبراكين والأعاصير... إلخ.

٢- الشغب والاضطرابات.

تحتاج المنشآت التي تستخدم أجهزة الكمبيوتر بشكل أساسي في إنتاجها أو تقديم خدماتها أو تقوم بتشغيل البيانات لحساب الغير إلي التأمين من التوقف عن العمل Business Interruption Insurance ولكن ضمن تغطية مستقلة لأنها غير مغطاة ضمن الوثائق التقليدية تحت مسمى تأمين تشغيل البيانات الإلكترونية Electronic Data Processing (EDP)) حيث تغطي الخسائر الناتجة عن التوقف عن العمل بسبب عطل ميكانيكي أو إلكتروني دون تغطية معدات الإنتاج (حيث لا تغطي الوثائق التقليدية للتوقف عن العمل نتيجة تعطل الآلات بسبب حادث ولا وثائق التوقف عن العمل نتيجة لانفجار الغلايات المعدات الإلكترونية).

وثيقة التأمين من الغش والاحتيال

Computer Fraud Insurance

يعتبر التأمين من الغش والاحتيال من أكثر التغطيات انتشارا، فبعضها يغطي تكلفة إعادة البيانات والمعلومات التي تم مسحها أو إتلافها، والبعض يغطي سرقة أسرار المهنة، والبعض يغطي قوائم العملاء... إلخ.

وثيقة التأمين من السهو والخطأ

Errors & Omission Coverage

تغطي هذه الوثيقة الخسائر التي يتعرض لها الأفراد والمنشآت التي تقوم بتشغيل البيانات لحساب الغير، وذلك ضمن تغطية المسؤولية المهنية نتيجة الخطأ والسهو Liability Insurance of Data Processor's Errors & Omissions وهي لا تغطي أي غش أو خطأ أو سهو متعمد من العاملين لدي المنشأة.

وثيقة التأمين علي الأجهزة المستأجرة

Leased Equipment Coverage

معظم الشركات المنتجة أو المؤجرة للأجهزة أو التي تقوم بتشغيل البيانات تعضي المستأجر من جميع الأخطار باستثناء الأخطار الإشعاعية والنووية Nuclear Perils & Radioactive Contamination والتي يمكن تغطيتها بشروط معينة.

يسمح بتشغيلها.

ويمثل مبلغ التأمين: القيمة الإستبدالية لوسائط التخزين بالإضافة إلي تكلفة إعادة تسجيل وتوافق البيانات (وقد يتم تحديد قيمة محددة لكل وسيط أو شريط أو إسطوانة أو بالقيمة الإستبدالية الفعلية).

ويمكن تغطية البيانات في مصادرها الأولى وقبل إدخالها إلي وسيط التخزين أو التشغيل ولكن بتغطية إضافية تحت شرط الوثائق الهامة Valuable papers أو أوراق القبض Accounts Receivable.

القسم الثالث:

مصاريف التشغيل الإضافية: Increased Cost of Working

حيث يتم تغطية أي مصاريف إضافية تنتج عن حدوث حادث لأجهزة الكمبيوتر مغطي بالقسم الأول حتي يمكن الاستمرار في مزاوله النشاط. ويتم تحديد مصاريف التشغيل الإضافية اللازمة لاستخدام أجهزة كمبيوتر بديلة خلال فترة التوقف وحتى يتم إصلاحها وتشغيلها أو لحين انتهاء فترة التعويض أيهما يحدث أولاً.

ويتم تحديد مبلغ التأمين علي أساس تكلفة تشغيل الأجهزة البديلة المماثلة للأجهزة التالفة أخذاً في الاعتبار تكاليف العمالة الإضافية مثل بدل الانتقال والأجور الإضافية.

وثيقة التأمين من أخطاء المبرمجين

Programmers Liability Insurance

تتميز أعمال المبرمجين بقدر عالي من الحساسية والتخصصية وأي خطأ في أعمالهم قد يترتب عليه فقد البيانات كلياً أو جزئياً أو فشل البرامج في أداء مهمتها يترتب عليهما خسائر كبيرة للعميل ويكون المبرمج مسؤولاً عنها، لذا فإن وثيقة التأمين من أخطاء المبرمجين تغطي مسؤوليتهم تجاه عملائهم في حالة الحكم عليهم بأي تعويضات بالإضافة إلي أتعاب المحاماة وأي مصروفات قضائية - في حدود مبلغ التأمين - وهي تدخل تحت التأمين من أخطاء المسؤولية المهنية Professional Liability Insurance - كما يغطي هذا التأمين أخطاء العاملين لديهم. ويمكن أن تمتد التغطية لتشمل حقوق الملكية الفكرية وحقوق نشر البرامج والنظم. كما يمكن إضافة الأخطار الشخصية والتي من أهمها التشهير به أو اختلاس الغير لأفكاره الإعلانية.

وثيقة التأمين من التوقف عن العمل

Business Interruption Insurance





عبد بن حامد الشمري
محاسب قانوني
alshammari_242@hotmail.com

حظيت حوكمة الشركات باهتمام واسع في الفكر المحاسبي المعاصر في السنوات الماضية وظهرت العديد من الدراسات بهدف بيان أهميتها ومفهومها، وقد نادت بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى إعداد الدراسات حول الممارسات الموجودة لإجراءات حوكمة الشركات في الدول والعمل على تطويرها وفقاً لظروف في كل دولة، وشهد العالم العديد من الانهيارات والأزمات المالية خلال السنوات الأخيرة، التي هزت ثقة المستثمرين وجميع أصحاب المصلحة بالأنظمة الرقابية والمحاسبية على أداء الشركات، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بصياغة مفهوم حوكمة الشركات للخروج من هذه الأزمات، وقد اهتمت المملكة العربية السعودية بمثل هذا الأمر من خلال إصدار لائحة حوكمة الشركات عن هيئة السوق المالية من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح، على الرغم من أنها لائحة استرشادية غير ملزمة.

ويمكن تناول مفهوم الحوكمة وأهميتها وأهدافها على النحو التالي:

مفهوم الحوكمة :

تعددت التعريفات المقدمة لمصطلح الحوكمة، ويمكن تناول أهمها على النحو التالي:

أن الحوكمة تعرف بأنها حالة عملية واتجاه، وأنها تمثل نظام مناعة يحمي سلامة جميع التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، وتعد الحوكمة بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطه الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها.

يمكن النظر لحوكمة الشركات بأنها: نظام أخلاقي قبل أن يكون نظاماً تحكمه مجموعة من التشريعات والقواعد المحددة التي تحكم وتنظم العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، والمساهمين وجميع الأطراف أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، وذلك لتحقيق الرقابة والسيطرة على عملياتها، بهدف ضمان الجودة في الأداء، ولتأكيد المعاملة المتساوية والعادلة، وتفعيل مسؤوليات ومساءلة مجلس الإدارة، وتطبيق ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة بالشركات، عن طريق الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية. وتحقيق محاسبة المسؤولية في مواجهة المساهمين. والمساءلة الذاتية، ويرتبط هذا المفهوم بكل من الإطار الفكري للمحاسبة والمراجعة ارتباطاً وثيقاً نظراً لاحتوائه على معايير مهنية وأساليب وأدوات ونظم في واقعها آليات لحوكمة الشركات، الأمر الذي يعزز الدور الذي تلعبه هذه الآليات في قياس جودة أداء الحوكمة في الشركات المساهمة.

أهمية الحوكمة

زادت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من الدول إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يتم الاعتماد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

أدت زيادة حجم المنشآت وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ووقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، ونظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد حرصت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله، ومن هذه المؤسسات مؤسسة صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعد تبني حوكمة الشركات أمراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه بعض الشركات المساهمة، ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة، وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة، والمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين فيها، فضلاً عن تخفيض عمليات التداول الداخلي في المعلومات، ودعم استقلالية مراجعي الحسابات وتعزيز انسجام المعالجات المحاسبية المطلوبة وفقاً للمعايير المهنية، إضافة إلى أهمية الحوكمة في تلبية متطلبات المرحلة

الراهنة لمواجهة التحديات المستقبلية بشأن العديد من المجالات. يعتبر إدراك الشركات لأهمية الحوكمة عنصراً أساسياً في تحقيقها، حيث إن اعتماد الحوكمة من قبل الشركات ذاتياً أكثر فعالية من فرضها بأنظمة، وإن أهمية الحوكمة تظهر جلياً في زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتعميق دور أسواق المال وزيادة قدرتها على جذب الاستثمار ورفع معدلاته والحفاظ على حقوق المستثمرين، لأن هناك ارتباطاً مباشراً بين نظام حوكمة الشركات والنظام الاقتصادي في معظم الدول، بمعنى عندما يتهاوى نظام الحوكمة في أي دولة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى فقد الثقة والمصدقية للنظام الاقتصادي كله، لذا يجب العمل على تحسين جودة أداء حوكمة الشركات، لأنها ذات أهمية لثلاثية الأطراف ذات الصلة: المساهمين، وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة، وكذلك مجلس إدارة الشركة.

أهداف الحوكمة

تهدف قواعد الحوكمة وضوابطها إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين، مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، تحقق عدداً من الأهداف التالية:

1. محاربة الفساد بكل صورة سواء كان فساداً إدارياً أو مالياً أو محاسبياً.
2. جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال.
3. تحقيق الاستقرار والمصدقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.
4. تدعيم عنصر الشفافية في جميع عمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية.
5. تحسين إدارة الشركة وتطويرها ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان السيطرة على أسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
6. زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وزيادة قدرة سوق المال على رفع معدلات الاستثمار.
7. ضمان التعامل بطريقة عادلة لجميع المساهمين والأطراف الأخرى أصحاب المصالح.
8. تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها، وخلق أنظمة للرقابة الذاتية.
9. زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة.
10. تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير.



د. جابر محمد عبد الجواد

أستاذ الاقتصاد المشارك - كلية إدارة الأعمال بحوطة بني تميم
جامعة سلمان بن عبد العزيز
gabergagm@yahoo.com

• تعريف اقتصاد المعرفة:

يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والإبداع. وهذا على العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دوراً أقل، وحيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

• خصائص اقتصاد المعرفة:

- 1- الابتكار: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- 2- التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية: حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامى الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم.
- 3- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- 4- حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر اتاحة ويسر سياسات خاصة بتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• القوى الدافعة الرئيسية في ظل اقتصاد المعرفة:

- العولمة Globalization أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية.
- ثورة المعلومات Information Knowledge المعلومات / المعرفة أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج بحيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف؛ فنحو أكثر من 70% في المائة من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات، والعديد من عمال المصانع صاروا يستخدمون رؤوسهم أكثر من أيديهم.
- انتشار شبكات الحاسوب والإنترنت الذي جعل العلم بمثابة قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى.
- تحرير السياسات وتلاشي الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات الرأسمالية المختلفة.
- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصادياً إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثاً عن الكفاءة.
- المنافسة المتزايدة أجبرت الشركات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

• خصائص المعلومات في اقتصاد المعرفة:

- 1- الخاصية الأولى: استخدام المعلومات كمورد اقتصادي، حيث تعمل المؤسسات على استغلال المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها، وهناك اتجاه متزايد نحو شركات المعلومات التي تعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة.
 - 2- الخاصية الثانية: هي الاستخدام المتناهي للمعلومات بين الجمهور، حيث يستخدم الناس المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين، وهم أيضاً يستخدمون المعلومات أيضاً كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، فضلاً عن إنشاء نظم المعلومات توسع من إتاحة التعليم والثقافة لأفراد المجتمع كافة.
 - 3- الخاصية الثالثة: هي ظهور قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد، إذ يقسم الاقتصاديون النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة قطاعات هي:
 - قطاع الزراعة: وهو ما كان يُعرف بالمجتمع الزراعي المعتمد على الموارد الأولية.
 - قطاع الصناعة: وهو ما كان يُعرف بالمجتمع الصناعي المعتمد على الطاقة المولدة مثل: الكهرباء والغاز والطاقة النووية ثم الخدمات.
 - قطاع المعلومات: حيث أصبح إنتاج المعلومات، وتجهيزها وتوزيعها (معالجتها) نشاطاً اقتصادياً رئيسياً في العديد من الدول.
- رأس المال البشري واقتصاد المعرفة:

هناك مفهومان يجب التمييز بينهما لاقتصاد المعرفة يتضمن كلاهما رأس المال البشري:

الأول: اقتصاد المعرفة القائم على المعلومات من الألف إلى الياء، بوصف المعلومات عنصراً وحيداً في العملية الإنتاجية.

والثاني: هو الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومات المزوج بتقنيات الاقتصاد التقليدي، الذي تهض فيه المعرفة بدور في خلق الثروة، لكن ذلك ليس بجديد؛ فقد ظل للمعرفة دور قديم ومهم في الاقتصاد، لكن ما أضافته كما ذكر أن حجمها اتسع، ومساحتها باتت عريضة، أكبر مما سبق وأكثر عمقا مما كان معروفاً.

شكر واجب

يشكر الباحث عمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبد العزيز، لأن هذه المقالة جزء من ورشة عمل قدمها الباحث في إطار دراسة (اسهامات جامعة سلمان بن عبد العزيز في التنمية الاقتصادية) بكلية ادارة الاعمال بحوطة بني تميم يوم الاحد الموافق 14/ 2 / 1423هـ.



د. علي عبد الباسط كموون

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ali.kamoon@yahoo.com

بدأ الاهتمام بمصطلح الحوكمة في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك نتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من تداعيات وانهيارات مالية ومحاسبية لعدد من الشركات العالمية. وقد بدأ الاهتمام بوضع معايير للحوكمة بعد تفجر الكثير من القضايا والمشكلات المرتبطة باستغلال السلطة وقلة الشفافية، وعدم الإفصاح عن الأوضاع المالية لكثير من المؤسسات حول العالم. وازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح من قبل الجهات ذات المصلحة، لما له من دور في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في شركات المساهمة من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها.

١- مفهوم حوكمة الشركات

تعددت تعريفات حوكمة الشركات بتعدد كتابها واختلاف وجهات نظرهم، وذلك على حسب العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، فالحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية". كما تعرف أيضا بأنها "النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة".

٢- قواعد حوكمة الشركات

من أجل بناء نظام سليم للحوكمة أو إصلاح نظام حوكمة قائم قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع هيكل متكامل لنظام الحوكمة مشتملا على مبادئ حوكمة الشركات واعتبرت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات للاستعانة والاسترشاد بها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات بما يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم ومصالحهم.
- المعاملة المتساوية للمساهمين بما في ذلك المساواة بين مساهمي الأقلية والمساهمين الأجنب، كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى فئة واحدة نفس المعاملة المتساوية.
- يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح

من موردين ومقرضين

وموظفين ومستهلكين وغيرهم كما يحددها القانون، واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح، وإتاحة التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح.
- الإفصاح والشفافية، بحيث ينبغي الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وكبار المساهمين، وكذلك وجود مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع كفاء ومستقل.
- يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسؤوليات مجلس الإدارة، وبحيث أن تكون واضحة ومحددة ومعلنة سواء من حيث الصلاحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمزايا والبدلات والأجور والمكافآت.

٣- مدى تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

يمكن أن تؤثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي:

أ- الاهتمام بالمعلومات غير المالية

تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها، كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية، وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، إحصائيات التشغيل،... الخ، أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية... الخ. وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار. وتتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة. وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورا عظيم الأهمية

تقارير مالية :

حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

د. علي عبد الباسط كمون

في العديد من المجالات، حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم. حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء. وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية والذي يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

ب- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم، وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجمهور المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة، وحتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

ج- تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، كما أن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا، منها: توفير معلومات في الوقت المناسب، تحقيق التغذية العكسية- تحقيق إمكانية التحديث الفوري، تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

٤- جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها:

أ- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها. ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

ب - العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها، يمكن بيانها فيما يلي:

- المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات

المحاسبية.

- المقومات البشرية: وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

- المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

- قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل

النظام وتحقيق أهدافه.

ج- خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص أهمها:

- الملائمة

- الثقة

- الدقة

- الفهم والاستيعاب

- الأهمية النسبية

- الإفصاح الأمثل للمعلومات

د- انعكاسات قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

يشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات. فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهاً لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر الأعمال ومخاطر أسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، فضلاً عن اعتمادها كأساس لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع، بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.



منشآت صغيرة :

تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة

د. سالم سعيد باعاجه



د. سالم سعيد باعاجه

أستاذ المحاسبة المشارك - جامعة الطائف
drsalemsaeed@hotmail.com

المالية لهذه المنشآت بنحو ٢٥٠ مليار ريال، تستوعب ٨٢٪ من القوى العاملة في المملكة فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في حاجة لهيئة مستقلة تتولى جميع شؤونها الإدارية والنظامية واللوجستية؛ وتساعد في النمو؛ وتوفر لها الحماية

من القرارات المفاجئة وغير المتوافقة مع طبيعتها ، فأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة يدفعون سنوياً رسوماً للهيئات الرسمية والغرف التجارية والتي من المفترض أن تكون مقابل خدمات تقدمها لهم. ولعل أبسط ما يمكن تقديمه لهم هو الوقوف بجانبهم ودعم موقفهم في ظل وجود قرارات تؤثر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها الإضرار بها، وإيقاف تفعيل أي قرار من شأنه أن يضر بها.

منذ تطبيق وزارة العمل القرار الوزاري الخاص بإدراج المنشآت الصغيرة التي يبلغ عدد العمالة فيها ٩ عمال فأقل ضمن برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف (نطاقات) ، فإن على كل صاحب عمل في تلك المنشآت يلتزم بتوظيف سعودي واحد على الأقل وأن يكون مسجلاً بالتأمينات الاجتماعية، وألا يكون محسوباً في نسبة التوطين لدى منشأة أخرى. ووفق وزارة العمل فإن عدم الالتزام بتوظيف موظف سعودي أو تسجيل صاحب العمل أو أحد الشركاء ستعامل المنشأة وفقاً لمعاملة منشآت النطاق الأحمر، وما سيترتب على ذلك من الحرمان من الحوافز، وإيقاع عليها العقوبات بإيقاف جميع خدمات الوزارة بما في ذلك تجديد رخص العمل للعمالة بالمنشأة. مما سيؤدي ذلك إلى خروج كثير من المنشآت الصغيرة من السوق، وهذا يحمل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خسائر تخرجهم من السوق، وهذا ما حدث لكثير من المنشآت. في الوقت الذي يزيد عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة عن ٥٥٠ ألف منشأة، يعمل بها أكثر من ٥,٤ ملايين عامل، وتقدر الاستثمارات

ملخص بحث :

هيكل الملكية وعلاقته بالهيكل المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة

في سوق الكويت للأوراق المالية

طلاع محمد الديحاني و خالد محمد السعد

طلاع محمد الديحاني و خالد محمد السعد

جامعة الكويت، دولة الكويت

(قدم للنشر في نوفمبر ٢٠٠٥م وأجيز للنشر في فبراير ٢٠٠٦م، ونشر المجلد ١٤: العدد ٢)



تدرس هذه الورقة علاقة هيكل الملكية بالهيكل المالي للشركات المدرجة في سوق ناشئة هي سوق الكويت للأوراق المالية. وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة بين حجم الدين وحجم حقوق السيطرة، بالمقارنة بحجم حقوق التدفقات النقدية. كما أثبتت وجود علاقة بين حجم الدين ووجود مدير من العائلة التي تملك حصة غالبية في الشركة وبين حجم الدين وكل من حجم حقوق السيطرة وحجم حقوق التدفقات النقدية وتركز السيطرة في يد العائلة، وهو ما يعزز وجود مشكلة الوكالة. وتؤكد الدراسة على مدى جدية هذه المشكلة التي قد يتحمل نتائجها باقي المساهمين عند حدوث الأزمات المالية، بسبب طبيعة تركيبة الهيكل المالي، كتلك التي عصفت بأسواق المال الشرق - آسيوية عام.



أ. أمين الشلبي
طالب ماجستير العلوم في المحاسبة
ameen_102003@yahoo.com

على الدراسات السابقة Persons (2002), Spathis et al. (1995), Kathleen et al (2004).

٤- المنهجية

المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة مشابهة للمنهجية المستخدمة من قبل Persons (2002), Kathleen et al. (1995) Miller (2007), (2004), حيث

عمدت هذه الدراسات إلى مقارنة الشركات المضللة لقوائمها المالية مع الشركات التي لا تضلل قوائمها المالية لسنوات سابقة، وبيان أهمية النسب المالية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية. ونتيجة لعدم توافر تقارير مالية واضحة صادرة عن هيئة سوق المال السعودي تفرق بين الشركات التي تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية أو تضلل قوائمها المالية وبين الشركات التي لا تمارس هذه الأساليب، والذي كان بالإمكان استخدامها بهدف المقارنة في هذه الدراسة فقد قام الباحث باتباع الأسلوب التالي:

- حساب النسب المالية لكل الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي (القطاع الزراعي) خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، ثم حساب متوسط هذه النسب لكل شركة.
- حساب متوسط قطاع الزراعة لكل نسبة من النسب المالية المستخدمة في هذه الدراسة.
- مقارنة نتائج النسب المالية للشركات المختارة كعينة لهذه الدراسة مع متوسط القطاع.
- حساب نسبة ميلر لعينة الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، للتأكد من إمكانية وجود ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأكيد النتائج المستخرجة من تحليل النسب المالية.

٥- تحليل النتائج

١- المقدمة

تعدُّ القوائم المالية إحدى المصادر المهمة للمعلومات التي تستفيد منها الأطراف ذات العلاقة والمهتمون بنشاط الشركة، وبالتالي فإن صحة وموثوقية المعلومات المنشورة في هذه القوائم، يساعد على اتخاذ القرارات السليمة التي تؤثر على مستقبل الشركة وقد تؤثر على وضع السوق المالي ككل. ومؤخراً أصبحت المحاسبة الإبداعية أكثر تداولاً بين الشركات وكذلك بين المعنيين بدراسة أوضاع السوق، لمانها من تأثير في تضليل صحة وعدالة عرض القوائم المالية للشركات وهو ما أدى بدوره إلى فشل حقيقي لبعض الشركات مثل (ENRON، XEOX، WORLDCOM). ونتيجة لأهمية وتأثير المحاسبة الإبداعية هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة المحاسبة الإبداعية ومفهومها، أيضاً التعرف على إمكانية كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية باستخدام أساليب التحليل المالي، وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي.

٢- عينة الدراسة

بهدف إنجاز أهداف الدراسة قام الباحث بدراسة وتحليل القوائم المالية للشركات السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (خاصة قطاع الزراعة والصناعات الغذائية) وذلك بحلول نهاية السنة المالية في ٢١/١٢/٢٠١١م. حيث بلغ إجمالي عدد الشركات العاملة في قطاع الزراعة والخدمات الغذائية ١٦ شركة "تم استبعاد شركة بيشة بسبب عدم توافر القوائم المالية الخاصة بها". وقد تم اختيار ٦ شركات بهدف تحليل قوائمها المالية كعينة لهذه الدراسة من إجمالي عدد الشركات العاملة في القطاع.

٣- متغيرات الدراسة

بلغ عدد المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة ١٠ متغيرات (٩ نسب مالية، بالإضافة إلى نسبة ميلر)، تم حسابها من القوائم المالية المنشورة للشركات (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية)، وقد تم اختيار هذه المتغيرات بالاعتماد

حصلت على اقل النتائج من تحليل ميلر. وبالتالي من خلال النظر إلى نتائج الجدولين رقم (٤،٢) يتضح أن الشركات التي حصلت على نتائج غير جيدة مقارنة بمتوسط القطاع وفقاً لتحليل النسب المالية، تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية وفقاً لنتائج تحليل نسبة ميلر، أيضاً بينت النتائج أن النسب المالية (NP/TA, NP/SAL, SAL/TA, TD/TA, INV/SAL, REC/SAL) لديها تأثير قوي في التنبؤ بممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذه النتائج تتفق مع نتائج الدراسات السابقة، (Spathis (2002)، (Persons (1995) Kathleen et al. (2004).

٦- خلاصة الدراسة

من خلال النظر إلى نتائج التحليل يتضح أن الشركات السعودية تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية عند إعدادها لقوائمها المالية بطريقه (سالبه) موجبه وبنسب متفاوتة، وهذه النتائج متطابقة مع الدراسات السابقة (السهلي ٢٠٠٦، عسيري ٢٠٠٢) أيضاً خلصت الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من البيانات المنشورة في القوائم المالية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

من خلال النظر إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (٢) والذي يوضح نتائج النسب المالية لعينة الدراسة، ومقارنتها مع متوسط القطاع يتضح أن شركتي (أنعام، ونادك) حصلت على نتائج مرتفعة للنسب التالية (TD/TA, INV/SAL REC/SAL) مقارنة بمتوسط القطاع، وكذلك على نتائج منخفضة لنسبة (SAL/TA)، وتشير النتائج أيضاً إلى أن هذه الشركات أقل ربحية، حيث حصلت على أقل النتائج للنسب (NP/TA, NP/SAL) مقارنة بمتوسط القطاع، وتبين نتائج الدراسة أيضاً إلى أن شركة (هريفي) لديها أعلى النتائج في كل النسب المالية مقارنة بمتوسط القطاع. وبالتالي ووفقاً للدراسات السابقة فإن الشركات التي تعاني من صعوبات مالية وذلك من خلال نتائج تحليل النسب المالية قد ربما تلجأ إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لمواجهة هذه الصعوبات. وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٤) والتي تلخص نتيجة حساب نسبة ميلر للشركات المختارة كعينة للدراسة، إلى أن شركتي (أنعام، ونادك) حصلت على أعلى النتائج وهو بدوره يشير إلى ممارسة هذه الشركات لأساليب المحاسبة الإبداعية بطريقه (سالبه) وموجبه وبدرجات كبيرة خلال فترة الدراسة مقارنة ببقية الشركات العاملة في نفس القطاع. كذلك تشير النتائج إلى أن شركة هريفي

جدول (4) نسبة ميلر للشركات المختارة

	2009	2010	2011
ANAAM	1.463	-1.163	3.310
NADEC	3.579	1.009	-0.969
AL- JOUF	-0.299	-1.022	0.135
QASSIM	-0.157	0.239	-0.311
ALMARAI	-0.351	-0.384	-0.033
HERFY	-0.180	0.185	-0.151

جدول (3) النسب المالية للشركات المختارة

Financial Ratio	Selected Companies						Sector Average
	ALMARAI	Qaco	ALJOUF	Nadec	Anaam	Herfy	
DEBT / EQ	1.157	0.410	0.127	1.375	0.972	0.324	0.542
SAL / TA	0.552	0.144	0.418	0.590	0.540	1.236	0.643
NP / SAL	0.174	-0.138	0.262	0.022	0.015	0.210	0.035
REC / SAL	0.063	0.095	0.270	0.192	0.359	0.035	0.168
NP / TA	0.097	-0.019	0.109	0.014	0.021	0.259	0.065
WC / TA	0.033	-0.031	0.339	-0.179	0.057	0.192	0.187
GP / TA	0.217	-0.008	0.178	0.200	0.034	0.398	0.183
INV / SAL	0.207	0.162	0.338	0.249	0.724	0.093	0.272
TD / TA	0.535	0.291	0.111	0.577	0.491	0.245	0.308

من أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة بجامعة الملك سعود



نظمت الجمعية السعودية للمحاسبة بالتعاون مع قسم المحاسبة بجامعة الملك سعود ورشة عمل متخصصة للتحضير للدراسة بمرحلة الدكتوراه خلال الفترة ٢٨ - ٣٠ / إبريل / ٢٠١٣م بفندق الكورت يارد - الحي الدبلوماسي بمدينة الرياض، وقدم الورشة سعادة الدكتور محبوب زمان، المشرف على برنامج الدكتوراه في المحاسبة بجامعة مانشستر The University of Manchester، وقدمت هذه الورشة باللغة الإنجليزية لطلاب المحاسبة الراغبين في دراسة الدكتوراه (رجال ونساء). وشملت محاور الورشة الهدف من دراسة برنامج الدكتوراه، وطريقة كتابة البحث، والتعريف بطرق البحث وأهميتها، وأركان البحث الأساسية.

من أخبار هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC Accounting & Auditing Organization



٧. الأولوية للأبحاث التي تتناول المحاسبة والتنمية المستدامة بدول مجلس التعاون لدول مجلس الخليج العربي.
وعلى الراغبين في الاستفادة من هذه المنح في تمويل أبحاثهم في المواضيع المشار إليها إرسال طلب التمويل مع خطة البحث وميزانيته التقديرية والسير الذاتية للباحث / الباحثين إلي:

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص. ب. ٥٥٨٢٢، الرياض ١١٥٤٤
هاتف: ٠٠٩٦٦١٤٧٣٦٨٠١ - فاكس: ٠٠٩٦٦١٤٧٣٦٨٠٥
البريد الإلكتروني: Board@gccaao.org
عناية المدير التنفيذي للهيئة، الدكتور/ ناصر إبراهيم القعود

يسر هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تعلن عن برنامجها لتمويل "أبحاث المحاسبة من أجل الاستدامة" والذي يتم بدعم كامل من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وذلك وفق الشروط التالية:

١. أن يكون البحث من أبحاث المحاسبة من أجل الاستدامة والمواضيع ذات العلاقة المحاسبية ودورها في الاستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات وما يرتبط بذلك من تقييم للتأثيرات البيئية على مستوى الشركات والصناعات الحكومية.
٢. ألا يكون البحث قد نشر من قبل.
٣. إعداد خطة البحث من قبل الباحث متضمنة ما يلي:
 - أ- خلفية البحث
 - ب- الأهداف / الأهمية
 - ج- البيانات أو الدراسات الأولية.
 - د- تصميم وطرق البحث.
 - هـ- النتائج المتوقعة ومعايير التقييم.
 - و- إستراتيجية متابعة المشروع.
 - ز- خطط نشر نتائج البحث.
٤. إرفاق ميزانية تقديرية تتضمن مكافأة الباحث والتكاليف التقديرية للمصادر والبرامج ورسوم المشاركة في المؤتمرات.
٥. تقدم الأبحاث باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية.
٦. يجوز لأكثر من باحث الاشتراك في البحث علي أن يتم تقسيم المكافأة بينهم بالتساوي.



سوف يتم عرض وإتاحة مجلة البحوث المحاسبية في مشروع قاعدة البيانات العربية الإلكترونية. وقاعدة البيانات العربية الإلكترونية "معرفة" هي قاعدة بيانات رائدة تقدم محتوى علمي ثري، يشمل النصوص الكاملة للمقالات العلمية المتخصصة في قواعد بيانات متعددة. وهذه المقالات تم جمعها من خلال مئات الناشرين حول العالم العربي



الملتقى السعودي الثاني للماليين

نظمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الملتقى السعودي الثاني للماليين بالتعاون مع الشركة السعودية للكهرباء بتاريخ ٣٠ ربيع الثاني ١٤٣٤هـ الموافق ١٢ مارس ٢٠١٣م بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الرياض انتركونتنتال. وهدف الملتقى إلى استشراف المستقبل بطموحاته وتحدياته لاكتساب فهم أعمق للتحديات التي تواجه الماليين وبحث الحلول لها، وتعزيز المهارات اللازمة لهم للتطور والنجاح، وترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المالية، وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص بالجوانب المالية. وتحدث في هذا الملتقى نخبة من أبرز المتحدثين من رؤساء شركات ومن كبار المسؤولين التنفيذيين عن القطاعات المالية من داخل المملكة وخارجها.

تعديل رسوم دورات برنامج الإعداد لاختبار الزمالة

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم ٢/٨ في اجتماعه تاريخ ١٦/٣/١٤٣٤هـ الموافق ٢٨/١/٢٠١٣م والقاضي بتعديل رسوم دورات برنامج الإعداد لاختبار زمالة الهيئة لتكون على النحو التالي: دورة المحاسبة (٩٠٠٠) تسعة آلاف ريال)، دورة المراجعة (٦٠٠٠) ستة آلاف ريال)، دورة الزكاة والضريبة (٤٥٠٠) أربعة آلاف وخمسمائة ريال)، دورة فقه المعاملات (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال)، دورة الأنظمة التجارية (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال، وسيتم تطبيق الرسوم الجديدة على جميع الراغبين في التسجيل لدورات البرنامج اعتباراً من الدورة الثانية لعام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) والتي سيتم تنفيذها في الفترة من ١/١١/١٤٣٤هـ حتى ١٥/٢/١٤٣٥هـ الموافق ٧/٩/٢٠١٣م وحتى ١٨/١٢/٢٠١٣م.

مواد لاختبار زمالة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية

أعلنت لجنة الاختبارات بهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مواعيد عقد اختبار زمالة الهيئة GCPA للثلاث سنوات القادمة. وأوضح رئيس اللجنة الدكتور سعود بن حمد الحميدي أن اختبار الزمالة يشمل أربع مواد هي "المحاسبة والمراجعة والأنظمة التجارية وفقه المعاملات"، مشيراً إلى اكتمال جميع الاستعدادات اللازمة لعقد الاختبار وأنه يمكن للمتقدمين من الجنسين تعبئته نموذج التسجيل لدخول الاختبار على موقع الهيئة على الانترنت وسيكون موعد الاختبار الأول في الفترة ٥-٨ مايو ٢٠١٣م.

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يتشاور حول إطار جودة التدقيق

أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ورقة استشارات جديدة تبحث في جودة التدقيق بغرض إبداء تعليقات الجمهور العام عليها. ويسعى إطار جودة التدقيق إلى الحصول على مدخلات من الأطراف المعنية في مختلف أنحاء العالم ممن لديهم اهتمام بتعزيز جودة التدقيق على نحو مستمر، بما في ذلك الهيئات التنظيمية ولجان التدقيق والمستثمرين وشركات التدقيق. ويدعو مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي جميع الأطراف المعنية إلى التعليق على ورقة الاستشارات. وللإطلاع على الوثيقة أو إرسال تعليق، وذلك بزيارة الموقع الإلكتروني للمجلس www.iaasb.org. التاريخ النهائي لإرسال التعليقات هو ١٥ مايو ٢٠١٣م.

أهلاً بكم في الجمعية السعودية للمحاسبة، ونحيط سعادتكم علماً بأن الجمعية السعودية للمحاسبة أصبحت لها رابط على الشبكة العنكبوتية على موقع جامعة الملك سعود، والذي من خلاله يمكنكم التواصل مع الجمعية والتسجيل فيها، وكذلك متابعة أنشطتها التدريبية، وورش العمل التي تعدها، وإصداراتها لمجلتي (المحاسبة، والبحوث المحاسبية)، وشروط وقواعد النشر بمجلة البحوث المحاسبية، والمشاركة بالكتابة بمجلة المحاسبة، وإثرائها بكل ما هو مفيد ويخدم مهنة المحاسبة والمنتسبين إليها.

وموقع الجمعية على الشبكة العنكبوتية هو: <http://www.saa.org.sa>

كما أن البريد الإلكتروني للجمعية هو: saa@ksu.edu.sa



المؤتمر	المكان	التاريخ
3rd Annual International Conference on Accounting and Finance (AF 2013)	Thailand/ Bangkok	21-21 May, 2013
11th Annual International Conference on Accounting	Athens, Greece	1-4 July, 2013
The Second International Conference of the Journal of International Accounting Research (JIAR)	IHET in Tunis, Tunisia	3-6 July, 2013
Seventh Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting (APIRA) Conference	Kobe, Japan	26-28 July, 2013
American Accounting Association Annual Meeting	Anaheim, California	3-7 August, 2013
The seventh Accounting History International Conference "Innovation in accounting thought and practice"	Seville, Spain	25-27 September, 2013
2nd International Conference on Emerging Research Paradigms in Business and Social Sciences	Dubai, United Arab Emirates	26 - 28 November, 2013
The 1st International Conference on Finance and Banking	Bali, Indonesia	11 - 12 December, 2013
The Second Critical Studies in Accounting and Finance (CSAF) Conference	Abu Dhabi, United Arab Emirates	15 - 17 December, 2013
12th EBES (Eurasia Business and Economics Society) Conference – Singapore	Singapore	9 - 11 January, 2014
International Conference on Accounting and Finance	Copenhagen, Denmark	13-14 June, 2014
12th Annual International Conference on Accounting	Athens, Greece	31 June, 1-3 July, 2014
American Accounting Association Annual Meeting	Atlanta, Georgia	2-6 August, 2014

بعض المزايا المترتبة على العضوية

بانضمامك إلى عضوية الجمعية تستفيد من كثير من المزايا والتي أهمها ما يلي:

أولاً: العضوية في الجمعية العلمية الوحيدة في مجال المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المساهمة في تحقيق أهداف الجمعية في تنمية الفكر المحاسبي والإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي ورفع مستوى الأداء وتطوير المهنة.

ثالثاً: الحصول على خصم يصل إلى ٢٠% من الرسوم المقررة لأنشطة الجمعية المختلفة من دورات وندوات وحلقات وغيرها.

رابعاً: الحصول على /المحاسبة/ أول وأهم مجلة متخصصة في المحاسبة تصدر في المملكة (مجانياً).

خامساً: الحصول على ما قد تصدره الجمعية من نشرات إخبارية وأبحاث ومطبوعات.

سادساً: الحصول على نسخة من القرارات والأنظمة والتعاميم المتعلقة مهنة المحاسبة والتي تحصل عليها الجمعية.

سابعاً: تدعى إلى ندوات ودورات ولقاءات واجتماعات الجمعية الرسمية وغير الرسمية.

ثامناً: الحصول على بطاقة العضوية في الجمعية وما يترتب عليها من مزايا وخصم في أسعار بعض الفنادق والمستشفيات وتأجير السيارات.

عزيزي القارئ الآن بعدما عرفت بعض المعلومات عن الجمعية السعودية للمحاسبة هل تود الانضمام إليها؟ وهل ترغب في أن تكون عضواً بجمعيتها العمومية؟

إذا كانت الإجابة نعم ، فإننا نرحب بك عضواً بجمعيتنا المهنية مشاركاً لنا همومنا من أجل المهنة وطموحاتنا للارتقاء بالعمل المحاسبي في بلادنا.. ولا يخفى على أي متابع لحركة الحياة اليومية الآن مدى أهمية مهنة المحاسبة في حياتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية.. فلم تعد المحاسبة مجرد حصر لحسابات مؤسسة صغيرة أو حتى كبيرة من مصاريف ودخل بل أنها أصبحت تشكل المعلومة المهمة لاتخاذ أصحاب القرار في المؤسسات الضخمة قراراتهم المصيرية.

في انتظارك

وبعد .. إذا رغبت عزيزي القارئ في الانضمام لعضوية الجمعية فلا تتردد بادر بالاتصال بنا على ت ٦٧٤٢٦٣؛ للاستفسار عما تريد .. وإذا كنت تريد أن تصبح عضواً فعالاً في الجهاز المعني بتنمية الفكر المحاسبي في بلادنا والنهوض والارتقاء بالمهنة والمهنيين فسارع بتقديم طلبك.

ومن أجل التيسير عليك .. أنسخ صورة من الاستمارة الموجودة خلف هذه الصفحة واستكمل بياناتها وأرسلها لنا على العنوان البريدي التالي:

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص.ب. ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١ - هاتف: ٤٦٧٤٢٦٣ - فاكس: ٤٦٧٤٢٦٢ - ٠١

أو سلمها إلينا بنفسك بمقر الجمعية:

جامعة الملك سعود - كلية إدارة الأعمال

www.saa.org.sa

saa@ksu.edu.sa

alsafadi52@yahoo.com

موقع الجمعية السعودية للمحاسبة

إيميل الجمعية السعودية للمحاسبة

إيميل سكرتير الجمعية السعودية للمحاسبة

مرة أخرى:

مرحباً بك عضواً بجمعيتنا.

الجمعية السعودية للمحاسبة

كثرت الاستفسارات حول الجمعية وأهدافها وأشطتها وما هي المزايا المترتبة على العضوية، وكيف يمكن الانضمام إلى عضوية الجمعية؟ لذلك رأينا أن نزود القارئ العزيز ببعض المعلومات عن الجمعية والتي نأمل أن تساعد على الإجابة على هذه الاستفسارات وما شابهها.

صدرت موافقة جامعة الملك سعود على إنشاء الجمعية السعودية للمحاسبة عام ١٤٠١هـ بناءً على توصية من الندوة الأولى لسبل تطوير المحاسبة في المملكة والتي تعقد في جامعة الملك سعود وقد جاء إنشاء الجمعية لتحقيق الأهداف التالية:

أهداف الجمعية

- ١- تنمية الفكر العلمي في مجال المحاسبة وتطويره.
- ٢- إتاحة الفرصة للعاملين في مجال المحاسبة للإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي.
- ٣- تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال المحاسبة بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.
- ٤- تقديم المشورة والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الأداء في مجال المحاسبة في المؤسسات والهيئات المختلفة.

أنشطة الجمعية

وتسعى الجمعية لتحقيق هذه الأهداف بكافة الوسائل المناسبة ولها على وجه الخصوص ممارسة أوجه النشاط التالية:

- تشجيع إجراء البحوث العلمية في مجال المحاسبة وما يتصل بها من مجالات المعرفة ونشر نتائج هذه البحوث وتوزيعها وتبادلها مع الهيئات المعنية.
- عقد المؤتمرات والندوات الدراسية لبحث القضايا المتصلة بالمحاسبة.
- إصدار مجلة أو نشرة دورية تعنى بنشر البحوث والدراسات المحاسبية.
- القيام بالرحلات العلمية وتنظيم المسابقات العلمية والثقافية في مجال المحاسبة.

عضوية الجمعية

وتكون العضوية على ثلاثة أنواع:

- ١- عضوية شرفية : وتمنح لمن تختاره الجمعية ممن يقدموا لها خدمات مادية أو معنوية أو ساهموا في تطوير المحاسبة داخل المملكة أو خارجها.
- ٢- عضوية عاملة: ويتمتع بها كل من أستوفى شروط العضوية من الحاصلين على درجة جامعية في مجال المحاسبة أو ما يعادلها ويكون مقيماً بالمملكة.
- ٣- عضوية انتساب: ويتمتع بها كل من:
 - أ - راغبى العضوية من غير المقيمين في المملكة ممن تنطبق عليهم شروط العضوية العاملة.
 - ب - المؤسسات والهيئات التي يتصل نشاطها بمجال المحاسبة.
 - ج- الطلاب الذين يدرسون في مجال المحاسبة: حتى مرحلة البكالوريوس.

شروط العضوية

و يشترط في عضو الجمعية ما يلي:

- ١ - أن يكون حسن السيرة، طيب السمعة، ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والاعتبار.
- ٢ - أن يدفع رسوم العضوية (حالياً تبلغ ٣٠٠ ريال في السنة ، مائة ريال للطالب) في حسابنا رقم ٢٣٢٤٥٥- البنك العربي الوطني- فرع الستين.
- ٣ - أن يتقدم راغب العضوية بطلب الانضمام إلى الجمعية.
- ٤ - عدد ٢ صورة شمسية ٤ X ٣.



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
KING SAUD UNIVERSITY
SAUEI ACCOUNTING ASSOCIATION. (SAA)

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
الجمعية السعودية للمحاسبة

طلب عضوية
انتساب
عاملة

الاسم :
تاريخ ومحل الميلاد :
المؤهل الدراسي :
جهة وتاريخ الحصول عليه :
الوظيفة :
جهة العمل والعنوان :
العنوان البريدي :
الهاتف : منزل : عمل : فاكس :
الخبرات السابقة :
مجالات المساهمة في أعمال الجمعية :
العضوية في الجمعيات الأخرى :
أرجو قبولي عضواً بالجمعية السعودية للمحاسبة

التوقيع :
التاريخ

يعتمد
رئيس الجمعية

التوقيع

التاريخ

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص. ب. ٧١١١٥ الرياض ١١٥٨٧ - هاتف: ٠١-٤٦٧٤٢٦٣ - فاكس: ٠١-٤٦٧٤٢٦٢

saa@ksu.edu.sa



إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة

السعر بالريال	الإصدار	المؤلف	اسم الكتاب
٣٠	الإصدار السابع	أ.د. إسماعيل إبراهيم جمعة د. محمد سامي راضي	حالات عملية في المراجعة
١٠٠	الإصدار الثاني	أ.د. محمد بن سلطان القباني السهلي	التحليل المالي: نظرة محاسبية
٩٠	الإصدار الخامس عشر	د. نبيه الجبر، د. محمد علاء الدين	المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي
١١٠	الإصدار الرابع	د. صلاح الدين إبراهيم الطحان	المحاسبة المتقدمة
١٠٠	الإصدار الثالث	د. محمد سامي راضي	المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)
١٠٠	الإصدار العاشر	أ.د. إسماعيل جمعة، د. محمد سامي راضي	المحاسبة المتوسطة (الجزء الثاني)
١٠٠	الإصدار الثاني عشر	د. السيد أحمد السقا	المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية
٥٠	الإصدار الثامن عشر	د. يوسف عبد الله الزامل وآخرون	النقود والبنوك والأسواق المالية: وجهة نظر شمولية
٥٠	الإصدار الثالث عشر	أ.د. محمد سامي راضي، أ. وحيد حمزة	حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الأول)
٥٠	الإصدار الرابع عشر	أ.د. محمد سامي راضي، أ. وحيد حمزة	حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الثاني)
٤٠		وزارة التجارة	معايير المراجعة. الطبعة الثانية
١٠٠	الإصدار التاسع	أ.د. صلاح مبارك، د. لطفي الرفاعي	نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)
٩٠	الإصدار الأول	أ.د. سعيد محمود الهلباوي أ.د. تهاني محمود النشار	مبادئ المحاسبة الإدارية: محل اتخاذ القرارات

مجلة البحوث المحاسبية

دورية علمية متخصصة ومحكمة

نصف سنوية تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

